أسمار رقابة العرب

نبيل سليمان

بعد العمر المرير، أَحْسب أنّه بات في وسعي أن أتقرّى جَذْرَ العلاقة بيني وبين الرقابة. هكذا يتلامح لي الآن ذلك الفتى الذي كان يخبِّئ روايةَ إحسان عبد القدوس **أنا حرّة** تحت وسادته، كيْ لا يَكْشف أبوه المتسامحُ ما يَقْرأ. ولأنّ الأب كان شرطيّاً، ولأنّ الاعتقال والملاحقة والمراقبة كانت في سورية على أشدّها في السنة الأولى من عمر الجمهوريّة العربيّة المتحدة، فقد كان الفتى يخبِّئ تحت وسادته أيضًا **دستورَ حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ**. لكنّ الأب، الذي لم يَكْتشف الرواية، اكتشف **الدستورَ**، فوقعت الواقعةُ على ابن الرابعة عشرة، الذي سيَكْتب ذلك كلَّه في رواية **هزائم مبكرة** (١٩٨٥)، وهي الرواية التي سيظلّ يَخْشى أن يقرأها أبوه، بسببِ ما جاء فيها من جراءة بطلها خليل على زوجة أبيه الثانية. والجذر الرقابيّ الذي أتقرّاه الآن، إذن، هو الرقابة على القراءة، قبل سنين من مواجهة الرقابة على الكتابة.

ليس الوقت الآن في زعمي بوقت للشكوى أو ادّعاء البطولة أو التلبّس بالضحيّة وطلب الشهرة، لا في ما يخصّ الكتابةَ والرقابةَ، ولا في سواهما. بل الوقت هو للمواجهة، وأوّلُها لهذا المقام هو التوثيق والتدقيق والتحليل. لذلك أُعجِّل إلى ما عرفتُ من الرقابة، وأَهْوَنُه ما أسمِّيه بالرقابة النقديّة. فقد كتبتُ روايتي **ثلج الصيف** (١٩٧٢) تحت وطأة الخشية من الحداثيّ في هذه الرقابة، حتى ليبدو لي الآن أنّي كنت أُبطِّن في كتابة الرواية طلبَ الرضا أو الموافقة من هذه الرقابة. وربما كان لتجربة تعدُّد الأصوات في **ثلج الصيف** شأن آخر، لولا هذه الرقابة التي أدّعي أنّني لم آبه بها في سائرِ ما كتبتُ من الروايات خلال ثلاثين سنة تلت، على الرُّغم من اشتغالي بالنقد أو بفضل هذا الاشتغال. ولقد سُئلتُ مرارًا وتكرارًا عن وطأة النقديّ على الروائيّ في كتابتي، فكانت إجاباتي تتمَحْور حَوْل الفصام الذي أعيشُه بينهما، وحول تنحيتي للنقديّ أثناء الكتابة الأولى للرواية، إلى حيث لا سلطانَ لي عليه: إلى اللاشعور: بينما أَعْمد إلى استدعائه في الكتابة الثانية للرواية، لأفيدَ منه على نحوٍ آخر.

◆ ◆ ◆

عبر ما مَتَحتُ من حياتي الشخصيّة، منذ روايتي الأولى **ينداح الطوفان** (١٩٧٠)، عَرفتُ أيضًا الرقابةَ الذاتيّة. وأَحْسب الآن أنّ هذه الرقابة أوقعتْ خسارةً ما في رواية **هزائم مبكّرة** فقط . كما أَحْسب أنّها كانت حافزًا إلى لعبٍ روائيٍّ أكثرَ حريّةً في روايات **المسلّة** (١٩٨٠)، و**قيس يبكي** (١٩٨٨)، و**مجاز العشق** (١٩٩٨). ذلك أنّ المروق على الرقابة الذاتيّة هو ما جعلني أَصْدم السِّيريَّ بالروائيّ في رواية **المسلّة**، التي تَسَمَّى بطلُها باسمي الأول ـ وكان قد سَبَقَ إلى مثل ذلك غالب هلسا، كما سيواليه حليم بركات وعبد الحكيم قاسم وخليل النعيمي وآخرون. والأمر هنا يتّصل بنظري إلى حياتي أولاً، إذ لا أرى فيها ما يجعلني جريئًا أو وقحًا إلى حدِّ تقديمها في كتاب إلى قارئ. كما يتّصلُ الأمرُ هنا، أولاً وآخرًا، بنظري إلى الرواية، إذ أَحْسبها

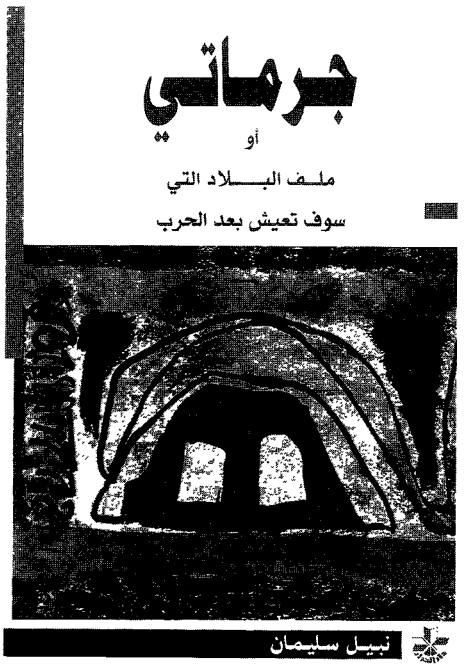

سُمح بروايتي هذه بعد ١٨ عامًا من نعتي ونعتها باللاوطنيّة

الأولَ والآخرَ والباطنَ والظاهرَ، ولها ـ إذنْ ـ أن تَمْتَحَ من حياتي ما تُقدِّرُ أنّه مفيد، وترميَ بالباقي حيث تشاء. على أنّه لا يغيب عن البال أنّ الرقابة الذاتيّة قد فعلتْ في لغة رواياتي فعلاً ما حين يتّصل الأمرُ بالحاجات الجسديّة الغذائيّة والجنسيّة، و/أو يتّصل الأمرُ بالمعتقد؛ إذ تنيخ لغتي تحت ضغوط النفاق والتهذيب والمداورة والمجازيّة، على الرُّغم من كلّ ما أدّعيه من مناجزة للحرام اللغويّ وغير اللغويّ، وعلى الرُّغم مما توصف به لغتي الروائيّةُ من بذاءة ووقاحة ـ فكتابتُنا، بعامةٍ، وكما لا أَمَلَّ من القول، مخصيّةٌ منذ قرون.

◆ ◆ ◆

بعيْد صدور روايتي الأولى **ينداح الطوفان** تعرّفتُ مرتين على رقابة أخرى هي الرقابة الاجتماعيّة. كانت المرة الأولى في الرقّة، حيث كنتُ أَعْمل مدرِّسًا. فقد أَغْضبتِ الروايةُ بعضَ المحافظين، وكان للكاتب المرموق عبد السلام العجيلي فضلُ ردعهم، وهو ابنُ المدينة وصاحبُ الدالة عليها.

ولم تتأخّر المرّةُ الثانية، إذ أَغْضبتِ الروايةُ مَنْ حَسبوا أنّها تعنيهم، من أبناء قريتي. فتشاجر منهم مع والدي مَنْ تشاجر، وصبَّ غضبَه عليّ منهم مَنْ صَبّ، وتحاشيتُ القريةَ سنواتٍ، وتعرّفتُ بالملموس على القراءة المطابِقة. وتحت وطأة ذلك كلِّه كتبتُ قصة «غضبة الشيخ محمد العجمي» وألقيتُها في المركز الثقافيّ في الرقّة عام ١٩٧١. وبعد سنوات تُرجمت القصةُ إلى الإنكليزيّة، ونُشرتْ مع مختارات من القصّة القصيرة السوريّة، من دون أن أجرؤ على نشرها بالعربيّة حتى عام ١٩٩٥، إذ ذَيّلتُ بها ـ وبالنَّزر الذي كتبتُه من القصة القصيرة ـ الطبعةَ الثانيةَ من رواية **قيس ويبكي**. سوى ذلك، لم آبه بالرقابة الاجتماعيّة (الشعبيّة!)، ولا بوجهها الآخر الأخطر، أَعْني الرقابةَ الرسميّةَ، إلاّ عندما شرعتْ شركةُ الشام بإنتاج مسلسل تلفزيونيّ عن روايتي **أطياف العرش** (١٩٩٥). فبسبب ملاحظاتي على السيناريو الذي كتبه قمرُ الزمان علّوش، طالب الشركةَ بحذف اسمي من إعلانات المسلسل الذي حمل اسمَ بطل الرواية (الطويبي) وأَخْرجه باسل الخطيب. ويبدو أنّ واحدًا أو أكثر قد أثار من اللغط ما كان كافيًا ليَطْلب منّي المُخْرجُ ومديرُ الشركة آنئذٍ، الممثّل أيمن زيدان، حَذْفَ عنوان الرواية عن التيترات والأفيشات، والاكتفاءَ بعبارة «عن رواية للكاتب العربيّ نبيل سليمان،» تحاشيًا للغط الذي يَشْتبك فيه الاجتماعيُّ بغير الاجتماعيّ. وقد قَبلتُ بذلك. غير أنّ الأمر بلغ حدَّ حذف تلك العبارة نفسها وطمسِ أيّ ذِكْرٍ لي وللرواية، في الفيلم الذي أُعِدَّ عن المسلسل، أيْ عن الرواية، تحت عنوان «الرسالة الأخيرة» للمخرج والمنتج نفسيْهما، مع أنّ الشخصيّة المركزيّة في الفيلم (الطويبي)، وكثيرًا سواها، هي من شخصيّات الرواية. وقد طَلب منّي الصديق المخرج أن «أَبْلع» ذلك تحاشيًا لما هو أكبر، فَبَلَعْتُ، وظللتُ صامتًا حتى هذه المرّة. وقد لا يكون مفهومًا أن أدّعي أنّ ما جعلني أقف هذا الموقف ليس فقط الخوفَ من سوء العاقبة، ولا المكانةَ الخاصةَ التي للمنتج وللمُخْرج لديّ، بل أيضًا وأيضًا نتيجةً للقرف من هذه التجربة، ولنشدانِ الراحة، لا السلامة. لكنّ ذلك لن يدوم حتى يطويني التراب.

◆ ◆ ◆

ها هنا أصل إلى الرقابة الرسميّة التي خَصَّتني بفضل عميم، منذ تعرّفتُ عليها عام ١٩٧١، حين مَنَعت طباعةَ روايتي **السجن** في سورية، فتفضّلتْ عليّ بدفعي إلى بيروت، حيث صَدَرَت الروايةُ عن دار الفارابي عام ١٩٧٢، وسُمح بتداولها في سورية طبعةً تلو طبعة، قبل أن تَحْصل على الموافقة طبعتُها الخامسة عام ١٩٩٥. وهذه واحدة من حسناتِ ومفارقاتِ الرقابة في سورية: فما تُمنعُ طباعتُه في سوريا لا يعني بالضرورة أن يُمْنع تداولُه إذا طُبع في الخارج. ويمكن القولُ، بعامةٍ، إنّ التشدُّد على ما يُطْبع في الداخل أكبرُ منه على ما يُطْبع في الخارج ويوزَّع في الداخل. وها هنا، كما في أَمْرِ الرقابة كلّه، يتداخل الاجتماعيُّ (الشعبيُّ) بالرسميّ بالذاتيّ.

بعد قليل من منع رواية **السجن** نَشَبتْ حربُ ١٩٧٣ التي ستَفْعل فعلَها الحاسمَ في روايتيّ التاليتيْن: **جرماتي أو ملفّ البلاد التي سوف تعيش بعد الحرب**، و**المسلّة**. وقد صدرت الأولى في القاهرة عام ١٩٧٨، وعندما حاول الصديق المرحوم سليمان صبح ـ صاحبُ دار ابن رشد في بيروت ـ أن يُدْخل نُسَخًا من الرواية إلى سورية، لم تكتفِ الرقابةُ بالمنع، بل جَعَلَ منها المرحوم أحمد إسكندر أحمد، وزيرُ الإعلام السوريّ الأسبق، قضيّةً: فكان أن فُصِلْتُ من اتّحاد الكتّاب لخروجي على أهدافه، كما نصَّ القرارُ الذي لم أُبَلَّغْ به إلاّ بعد قرابة السنتيْن من صدوره. ولأنّني معقَّد من الكتّاب الذين يَفْتعلون الصخبَ ويتلبّسون بالضحيّة طلبًا للشهرة، فقد تابعتُ كتابتي وعيشي كأنّ شيئًا لم يكن. حتى أثار القضيّةَ شوقي بغدادي وهاني الراهب في مؤتمر لاتّحاد الكتّاب، وأُعيدتْ عضويّتي بعد سنين. غير أنّ المفارقة هنا هي أنّ الرقابة قد سمحتْ بالطبعة الثانية من رواية **جرماتي** في سورية عام ١٩٩٥، بعد ثمانية عشر عامًا من نعتها ونعتِ كاتبها باللاوطنيّة.

أما رواية **المسلّة** التي صدرتْ في بيروت عام ١٩٨٠، وفي تونس عام ١٩٨٩، وفي القاهرة عام ١٩٩٧، فقد حصلتْ في ٢٠٠١/١/٢٤ على الموافقة على طلب الطباعة في سورية (والمسجَّل في اتّحاد الكتاب بتاريخ ٢٠٠١/١/٧ تحت رقم ٤٢)، ولكنْ بعد حذف. ومن المعلوم أنّ الأعمال الإبداعيّة والنقديّة التي تتمّ مراقبتُها في اتّحاد الكتاب يتمّ وضعُ الخاتم على كل صفحة من صفحاتها، عند الموافقة على الطباعة، حتى لا يتشاطرَ الكاتبُ غيرُ المؤتَمَن ويبدِّلَ صفحةً بصفحة ! كما جرت العادة، في ما أَعْلم علمَ اليقين، أن يؤشَّر على ما يُطلَبُ حذفُه بغير قلم الرصاص، ولكنْ يبدو أنّه قد فاتني ما فاتني، حتى رأيتُ قلمَ الرصاص يشير إلى مواطن الحذف المطلوب من **المسلّة**. ولما استفسرتُ عن الأمر، وأومأتُ إلى احتمال أن يتشاطَرَ الكاتبُ غيرُ المؤتَمَن، ويمحوَ إشارةَ قلمِ الرصاص، أُفِدتُ بأنّ مواطن الإشارات مثبتةٌ في التقرير الخاصّ بالرواية، وهي:

ـ «وقد جمع في عمامته العصريّة آيات الثورةِ أجمعين.» (ص ٥٦)

ـ «والعصابات السرّيّة التي أقامها هذا الحُكْم،» و«وفي الجيش تستمرّ سياسةُ التمييز الطبقيّ البشع...» (ص ٦١) والعبارتان من مقتطفيْن تَحْصرهما الأقواسُ، ومنقولتان حرفيّاً من منشورات محدَّدة، وليستا من سرد الكاتب.

ـ «التفرُّس، المؤانسة، التشكيك، التعليق، الربط، الخلع. حسنًا، تلك كانت حِيَلُ الإسماعيليّة والكسب.» (ص ١١١) وليس ذلك من عنديّات الكاتب، بل من بطون الكتب التاريخيّة.

ـ «قلت ثواليث ثواليث. ثالوث مقدس. ثالوث محرّم. الوحدة والحريّة والاشتراكيّة. وذاك الذي كتب عن الدين والجنس والصراع الطبقيّ.» (ص ١٢٠)

ـ «سوف يتفضّل ابنُ الكلب سيدك.» (ص ١٢٢)

ـ في نخبِ نكستكم اشربوا.» (ص ١٣٧)

أما ما لا يصدَّق في هذا الذي طُلِبَ حذفُه فهو عبارة: «لقد مات كثيرون في تشرين» (ص ١٣٠) ـ والإشارة إلى حرب ١٩٧٣. فهلْ يُعْقل أن يُطلبَ حذفُ هذه العبارة بعد ثمانية وعشرين عامًا من تلك الحرب؟ هل يُعْقل أنّ الرقيب يُنْكر أنّ كثيرين قد قُتِلوا في تلك الحرب؟

◆ ◆ ◆

من فَضْلِ الرقابة العميم عليّ مَنْعُ تداول كتابي **الثقافة بين الظلام والسلام** في الأردن، كما نصّ كتابُ معرض عمّان الدوليّ السابع للكتاب رقم ٢٤/م/د/٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٨/٣١. وكذلك منعُ تداول كتاب **الأدب والإيديولوجيا في سوريا ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، الذي ألّفتُه بالاشتراك مع بو علي ياسين. وقد جاء منعُه في كتاب رئيس اتّحاد الناشرين الأردنيّين غازي السعدي بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣، والمتضمِّن أيضًا مَنْعَ كتاب محمد عادل عرب **المعالجة الفنيّة للتاريخ**، وهو دراسة في الجزءَيْن الأول والثاني من روايتي

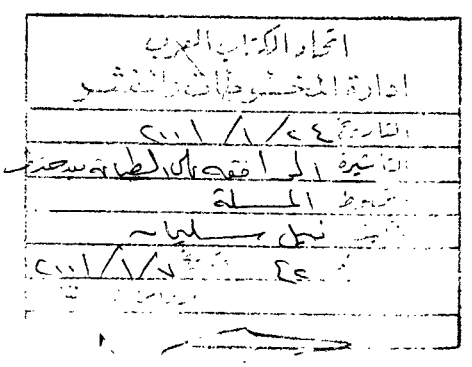
اتحاد الكتاب العرب
إدارة المخطوطات والنشر
التاريخ ٢٠٠١/١/٢٤
الرقم ١٤٢
الموضوع المسلة
نعم سليما
٢٠٠١/١/٧

المسلّة: قرار الموافقة على الطباعة بعد حذف

مدارات الشرق. وفي الكويت مُنِعَتْ رواياتي **هزائم مبكّرة**، و**ثلج الصيف**، و**مدارات الشرق**. ومُنِعَ كتاب **الرواية والتاريخ** لمحمد جمال باروت وعبد الرزّاق عيد، وهو ـ ككتاب محمد عادل عرب ـ دراسة في **مدارات الشرق**. كما مُنِعَتْ روايتي **مجاز العشق** في معارض الكِتاب سنة ٢٠٠٠ في كلٍّ من الكويت واليمن والأردن. وفي مصر، أبلغني السيّد صلاح الملا صاحبُ دار مصر العربيّة للنشر والتوزيع، ووكيلُ ناشر كتبي (دار الحوار)، أنّ خمسًا وعشرين نسخة من رواية **مدارات الشرق** قد صودرتْ. فتوسّطتُ جمال الغيطاني، الذي حَدَّثَ وزيرَ الإعلام بالأمر، وجاءني الغيطاني مبشّرًا: «لا ممنوعات ولا مصادرات.» لكنّ نُسَخَ الرواية لم تسلَّم للملاّ، وقد كان ذلك منذ خمس سنوات أو ستّ، على ما أَذْكر. ومن طرائفِ ما وَقَعَ لي في هذا الصدد أنّ رقيبةً تُسَرْبِلها عباءتُها لوَّحتْ بنسخة من رواية **بنات نعش** (الجزء الثاني من **مدارات الشرق**) وذلك في معرض للكتاب في الشارقة، قبل سنوات، وسألتْني متحدِّيةً ما إذا كنتُ أسمح لابنتي أن تقرأ الرواية، وهي تعني صفحاتها الأخيرة، حيث المتناصّاتُ المأخوذةُ من كتاب السيوطي **شقائق الإترنج في رقائق الغنج**. وبالطبع لم يُرْضِ الرقيبةَ جوابي بالإيجاب، ولم يَشْفَعْ لروايتي ولا لي عندها التدرعُ بالسيوطي.

◆ ◆ ◆

ومن طرائفي أيضًا مع الرقابة أو طرائفها معي أنّها مَنَعَتْ إصدارَ طبعة ثالثة في سورية من كتابي **إيديولوجيا السلطة** بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥ ورقم ٦٠٦٣٢، على الرُّغم من أنّ طبعته الأولى صَدَرَتْ عن وزارة الثقافة بدمشق عام ١٩٧٧ تحت عنوان **النسويّة في الكتاب المدرَّس السوريّ**، كما صدرتْ طبعتُه الثانية عام ١٩٨٩ تحت عنوان **إيديولوجيّة السلطة** ويَحْمل السماحُ له بالتداول رقم ١٠٧٥٧ تاريخ ١٩٨٩/٢/٨. وهكذا، جرى منعُ هذا الكتاب بعد أربع وعشرين سنةً من طبعته السوريّة الأولى، على الرُّغم من أنّي لم أبدِّلْ فيه حرفًا، وعلى الرُّغم من أنّه حَمَلَ عنوانَ الطبعة الثانية نفسَه، ومقدّمتَها نفسَها. فلماذا؟

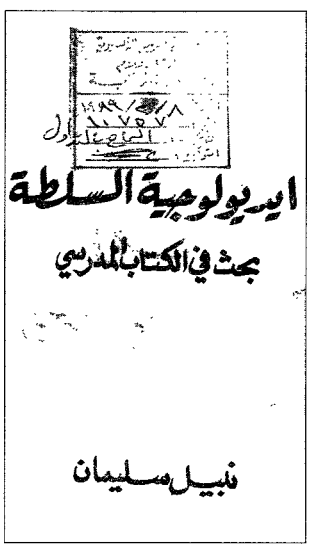

كتابي هذا سُمح عام ١٩٨٩، ومُنع عام ٢٠٠١، مع أنّني لم أبدِّل فيه حرفًا

◆ ◆ ◆

صباحَ الخميس ٢٠٠١/٢/١ من الاعتداء الذي تعرّضتُ له أمام بيتي في اللاذقيّة، داهمني في المستشفى نبأُ توزيع فاكس من مجهول عشيَّةَ الأربعاء ٢٠٠١/١/٣١، يتضمّن مقتطفاتٍ من بعض أعمالي، ويَحْمل على مطاولتها للمحرَّمات. ولم تتأخّر عليّ جريدةُ **الحياة** ذلك الصباح بما نقلتْ عن مصادر مطّلعة، في صفحتها الأولى، وحَصَرَتْه بين قوسَيْن، ونصُّه أنّ «صفحات من الرواية الأخيرة لسليمان أُرْسِلتْ أمس فاكسيّاً إلى عدد من الجهات الرسميّة، الأمرُ الذي أثار انتباهَ الجهات المختصّة في التحقيق بحادثة الاعتداء إلى ضرورة البحث عن بعض الجهات المتزمّتة دينيّاً التي قد تكون عبَّرتْ عن غضبها، ولو متأخرةً، ممّا وَرَدَ في رواياته.» وتابع مراسلُ **الحياة** في دمشق إبراهيم حميدي النقلَ عن المصادر المطّلعة، وحَصَرَ المنقولَ عنها بين قوسيْن، فقال إنّها أشارت إلى وجود «علاقة بين ما جرى للناقد والروائيّ المعروف وطبيعةِ معظم رواياته التي تعجّ بالجنس والأعمال الإباحيّة.» ويَذْكر حميدي أنّ **الحياة** تلقّت نسخةً من الفاكس، وقد تكرَّم بموافاتي به، وتوقفتْ صحفٌ ومجلاتٌ عديدةٌ عنده.

لكنّ اللافت هنا أنّ جريدة **السفير** انفردتْ وحدَها في عدد ٢٠٠١/٢/١ بعدم ذكر الفاكس الآتي من مجهول؛ وبالمقابل، نقلتْ مقتطفاتٍ حرفيّةً منه على أنّها تعبيرٌ عن «أوساط ثقافيّة.» فكتبتْ:

«تعزو بعضُ الأوساط الثقافيّة في سوريا ما جرى للروائيّ والناقد السوريّ نبيل سليمان من اعتداء بالضرب عليه إلى طبيعة معظم رواياته التي تضجّ بالجنس والأعمال الإباحيّة، حيث وَرَدَ في روايته **إيديولوجية السلطة** بحثٌ مفصّلٌ عن السبي والجواري في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، وعن حقوق نساء الطبقة الفوقيّة في عهد الأمويّين، وانتقادِه لعدم تناول الكتب المدرسيّة الحاليّة لموضوع الحجاب بشكل جذريّ وواقعيّ. ثم يستمرّ في الرواية نفسها مخصِّصًا أكثرَ من ربعها للحديث عن الجنس والتواصل الجسديّ من

اللمس إلى الجماع. أمّا أكثر رواياته مجونًا فهي رواية **أطياف العرش** عندما يتحدّث فيها عن علاقة بين شيخ رأى الخضْرَ في منامه وعن شخص يدعى الطويبي. وقراءةُ هذه الرواية تُشْعر صاحبَها أنّه أمام فيلم جنسيّ من طراز غير رفيع، ولكن تفصيليّ وماجن جداً.»

لقد نفى لي مراسلُ الجريدة زياد حيدر أيّةَ صلةٍ له بهذه الكتابة التي حَمَلتِ اسمَه. فكيف جرى تحريرُها إذن في **السفير** التي أكنّ لها كلَّ تقدير، وشرّفني أن نَشَرْتُ فيها؟ كيف تأتّى لمنْ حَرَّرَ أو حَرَّرتْ تلك السطورَ اعتبارُ كتاب **إيديولوجيّة السلطة** روايةً، في حين أنّه بحثٌ في الكتب المدرسيّة السوريّة في منتصف سبعينيّات القرن الماضي، لا حالياً، وما يتّصل فيه بالجنس جاء في فصل «التربية الجنسيّة»؟

وإذا كنتُ لا أزال أَنْتظر الكشفَ عن مصدر هذا الفاكس المغْرض، على نحوِ ما أَنتظر نتائجَ التحقيق في ما تعرّضتُ له، فإنّ السؤال المقلق هنا يتعلّق باعتبار جريدة **السفير** ذلك الفاكسَ تعبيرًا عن أوساط ثقافيّة سوريّة، وفي صيغةٍ تروّج له. وكما سبق، فقد أشارت **الحياة** وسواها إلى أنّ الفاكس أُرْسِلَ من مجهول. لكنّ الجريدة نفسَها ذكرتْ في ٢٠٠١/٢/٦ أنّ رئيس اتّحاد الكتاب العرب فضّلَ عدمَ إصدار بيان باسم الاتّحاد بعد وقوع الاعتداء، «مشيرًا إلى بُعْدٍ جرميّ، وليس سياسيّاً ـ أمنيّاً وراء الحادث. وأَرْسل في اليوم التالي فاكسًا إلى جهات رسميّة وثقافيّة تَضَمَّنَ مقاطعَ من روايات لسليمان فيها مقاطعُ إباحيّةٌ جنسيّة.» فهل الأمر هنا خطأٌ نحويٌّ جَعَلَ الفعلَ «أُرْسلتْ» المبنيَّ للمجهول في عدد ٢٠٠١/٢/١ من **الحياة** فعلاً مبنيّاً للمعلوم «أَرْسَلَ» في عدد ٢٠٠١/٢/٦، وجاءت من ثمّ كلمة «فاكسًا» في هذا العدد مفعولاً به منصوبًا؟ وإذا صحّ هذا الاحتمال، فهل من علاقة له بما تقدّم في جريدة **السفير**؟

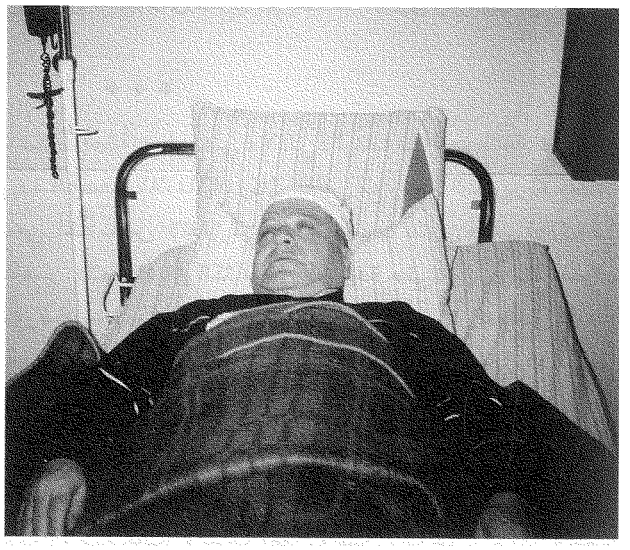

في مشفى الصوفي باللاذقية، صبيحةَ الاعتداء عليّ (٢٠٠١/١/٣٠)

بالعودة إلى الرقابة، وما أدراك ما الرقابة، أُتابع سؤالَ إبراهيم حميدي لي إنْ كان من علاقة بين حادث الاعتداء ووجودِ إسقاطاتٍ لشخصيّات في روايتي الأخيرة **سمر الليالي** (٢٠٠٠) على شخصيّات أمنيّة راهنة. فقد أجبتُ: «حصلت الروايةُ على موافقة للطباعة والتوزيع قبل سبعة أشهر. ولو كانت هناك علاقةٌ لحصل الحادثُ وقتذاك.» (**الحياة** ٢٠٠١/٢/١). وعارضتُ في إجابتي قيامَ أيّ شخص بقراءة «مُغْرِضة» (لا «مفترضة» كما طُبِعت الكلمة) للنصّ، والمقارنة بين شخصيّات راهنة وشخصيّات في الرواية. وهذا ما كنتُ قد حَذّرتُ منه في ما كتبتُ من قبلُ، ونَشَرَتْه **أخبارُ الأدب** القاهريّة (٢٠٠٢/٢/٤) كشهادة لي عن رواية **سمر الليالي**.

في هذا السياق كتب عبد الرحمن غنيم، رئيسُ فرع اتّحاد الكتاب والصحافيّين الفلسطينيّين في سورية ما يلي:

«أما إذا كان بعضُهم يرى أنّ ما كتبه نبيل سليمان في روايته **سمر الليالي** يستفزّ مشاعرَ ما، ومنها مشاعرُ دينيّة، فإنّنا نودّ أن نُوضحَ حقيقةً أساسيّةً بصدد النشر في سورية، وهي أنّ أيّ كتابٍ يُنْشر يُعْرض مسبقًا على الرقابة. وهذا العرض المسبَقُ، والمقترنُ بالموافقة، يشكّل حمايةً سلطويّةً مسبّقةً للكتاب والناشر. كما أنّ الموافقة المسبّقة على الطباعة تَتْبعها الموافقةُ المسبّقةُ على التداول. فإذا حدث على رغم ذلك أن أثار كاتبٌ ما مشاعرَ استياءٍ في بعض الأوساط، واعتُرِضَ عليه، خَضَعَ الاعتراضُ للدراسة من قِبل الجهات المختصّة، مثل وزارة الأوقاف بالنسبة لكتابٍ يتعرّض لأمور دينيّة، ويَنْتهي الأمرُ عند هذه الإجراءات الإداريّة المنظّمة والمعروفة والمتعارف عليها، وتشكّل بمجموعها جزءًا من حصانة الكاتب. وإذا لم ينل الكاتبُ موافقةَ الطباعة، فإنّ بوسعه نَشْرَ كتابه خارج سورية. ومن المحتمل أن يحظى بموافقة التداول داخلها؛ فإذا حظي بموافقة التداول تحققت الحصانةُ. نورد هذه التفاصيل لكي يكون واضحًا أنّ رواية **سمر الليالي** لا يُمْكن أن تكون نُشرتْ أصلاً من دون الموافقتَيْن. فإذا كانت على رغم هذه الحصانة المسبّقة تستفزّ مشاعرَ أناسٍ

من زاوية دينيّة، وفق تقديراتِ مَنْ طَرحوا هذا التصوُّرَ، وأعادوا إلى الذهن ما حَدَثَ للكاتب الكبير نجيب محفوظ في مصر، فإنّ المشكلة عندئذٍ تعود إلى أساسها الجرْميّ، كما رجّح الدكتور علي عقلة عرسان، بغضّ النظر عن طبيعة دوافع الفاعلين. ولن تتّضح جليّةُ الأمر إلاّ إذا كُشف النقابُ عن الفاعلين وعُرفتْ دوافعهم.» (**الحياة** ٢٠٠١/٢/٤).

بخلاف هذا الاستنتاج، يَخْتم غنيم قولَه جازمًا بأنّ المسألة جنائيّة، وبأنّ المجنيَّ عليه هو الأقدر على مساعدة الشرطة في التعرُّف على الجناة. ولا يخفى أنّه في ذلك يتابع ما أَرْسله رئيسُ اتّحاد الكتّاب منذ الساعات الأولى للحادث، والتحقيقُ بالكاد قد بدأ. ولئن كررتُ أنّني ـ كمواطن يثق بالقانون والقضاء ـ مازلتُ أنتظر نتائجَ التحقيق، فقد يكون من الضروريّ التذكيرُ بأنّه لا حصانةَ لكاتب ولا لكتابة، مهما تكن الموافقات. وحسبي أن أَضْرب مثلين: أوّلهُما هو رواية الزاوي أمين **صهيل الجسد** منذ قرابة عشرين عامًا. والمثل الثاني هو رواية **قصر المطر** لممدوح عزّام التي صودرتْ بالأمس القريب، رغم صدورها عن وزارة الثقافة.

لقد أشار كثيرون إلى احتمال أن تكون روايةُ **سمر الليالي** خَلْفَ ما وقع لي: ومن هؤلاء إلياس خوري (ملحق جريدة **النهار** ٢٠٠١/٢/١٠، بيروت) وعبد العال الباقوري (جريدة **العربيّ** ٢٠٠١/٢/٤، القاهرة) وفاروق عبد القادر (مجلة **المصوّر** ٢٠٠١/٢/٩، القاهرة). بل إنّ القاص السوريّ أحمد عمر كتب في جريدة **الوطن** السعودية (٢٠٠١/٢/٢٣)، متسائلاً: «هل **سمر الليالي** وراء الاعتداء؟... كيف حصل الروائيُّ على ترخيص بطبعها مع ما فيها من علامات ومشاهد لم يَعْتَدْها القارئُ والرقيبُ من الإعلام السوريّ؟»

◆ ◆ ◆

ريثما تنجلي «الغمّة» أضيفُ إلى كلِّ ما ذكرتُ أمثلةً عجلى على علاقتي بالرقابة في الصحافة. ففي عام ١٩٨٥ كنتُ أكتبُ زاويةً أسبوعيّةً في جريدة **الوحدة** اللاذقانيّة. وكان اتّفاقي مع رئيس التحرير ألاّ يَحْذفَ ممّا أَكتبُ أو يتدخّلَ فيه إلاّ بالتنسيق معي. لكنّه نَقَضَ الاتفاقَ في ما كتبتُ تحت عنوان «ذهب أيلول» في ذكرى الانفصال وموت جمال عبد الناصر. فتوقّفتُ عن الكتابة في الجريدة حتى اليوم. ومنذ سنوات أرسلتُ إلى الملحق الثقافيّ لجريدة **الثورة** الدمشقيّة مقالةً حول رواية فيصل خرتش **موجز تاريخ الباشا الصغير**، الممنوعةِ في سورية، فأفادني المشْرفُ على الملحق مفيد خنسة أنّ الرجل الثاني في المؤسّسة قاسم ياغي لم يوافقْ على النشر. وانتظرتِ المقالةُ عودةَ الرجل الأوّل عميد خولي، الذي سَمَحَ بالنشر.

وبتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣، أَوْدعتُ جريدةَ **الحياة** مقالةً لي عن الأحكام العُرْفيّة في سورية، ولم تُنشرْ حتى ٢٠٠٠/٦/٢٠ بعد حذفِ ما يَقْرب من ثلثها (٤ صفحات). وعندما وَقَعَتْ واقعةُ رواية حيدر حيدر **وليمة لأعشاب البحر**، وتنطّح لها الشيخ البوطي في سورية، كتبتُ مقالةً حول الأمر. لكنّ **الحياة** احتفظتْ به حينها، ثم رفضتْ نشرَه، فنشرتُه في **السفير**.

ليست أمثلتي المتعلّقة بالصحافة بالكثيرة ولا بالكبيرة، ربما لقلّةِ ما كنتُ أنشره في الشأن العامّ حتى منتصف العقد الماضي. وعلى أيّة حال، ومهما تكن الأمثلة، سواء تعلّقتْ بي أو بسواي، فقد كنتُ وسأبقى ما حَييتُ ضدّ أيّة رقابة. ولأنّ الأمر كذلك، فقد تسلّل إلى نهاية الجزء الثاني **بنات نعش** من روايتي **مدارات الشرق**، حيث شُغِلَ هشام الساجي بدستور المملكة السوريّة عام ١٩٢٠، وراح يلاعب موادَّه من أجل جمهورية عتيدة، فنَقَلَ حرفيّاً عن الدستور الملكيّ (الذي قَضَى مع المملكة) إلى الدستور الجمهوريّ المنشود هذه المادةَ: «المطبوعات حرّة ضمن دائرة القانون، ولا يجوز تفتيشُها ومعاينتُها قبل الطبع.» وكما أَقْلق هشام الساجي قبل ثمانين سنة، وفي رواية، هذا التحرُّزُ بالقانون، يُقْلقني أمس واليوم، في الكتابة والعيش. ولذلك طالبتُ وما أزال أطالب ـ مثلاً ـ بالعودة عن القرار الذي أُسند منذ ثلاثين سنة إلى اتّحاد الكتّاب بمراقبة المطبوعات الأدبيّة والنقديّة المؤلّفة والمترجَمة، ليس فقط لأنّه ثَبَتَ بالتجربة أنّ أفقَ الرقابة في وزارة الإعلام أو القيادة القطريّة لحزب البعث الحاكم أكبرُ منه بكثيرٍ من اتّحاد الكتّاب، بل لأنّه أيضًا من

العار على كاتبٍ أن يراقِبَ كتابةَ كاتب. وفي هذا السياق تقدَّمتُ مع وليد إخلاصي وحسين العودات بتوصيةٍ إلى مؤتمر الاتّحاد ما قبل الأخير، تطالِبُ بإلغاء الرقابة المسبَّقة، وبإحالةِ ما قد يَنْجم بعد النشر على المحاكم العاديّة، لا الاستثنائيّة. لكنّ التوصية ذهبتْ هباءً. ومن أجل رَفْعِ ساطور الرقابة عن الرِقاب كتبتُ مطالبًا بإلغاء الأحكام العرفيّة، وبسيادة القانون. وكتبتُ معرِّيًا الكاتبَ العرفيّ، أيِ الكاتبَ الذي أنجبتْه عقودُ الأحكام العرفيّة.

ولذلك كلّه ولسواه، كتبتُ في رواية **سمر الليالي** عن حقوق الإنسان. وها أنذا الآن أُذكِّر بالشعار الذي أَطْلقه الرئيس الراحل حافظ الأسد: «لا رقابةَ على الفكر إلاّ رقابة الضمير.» وأمامي عدد ٢٠٠٢/٥/١٣ من جريدة **الدومري** يَلُوح بهذا العنوان: «قانون المطبوعات يَسْلب الصحفيَّ حقوقَه ويُسلمه لقانون العقوبات.» فبعد نصف قرن ونيّف انقضتْ على قانون المطبوعات السوريّ، وبعد قرابة أربعة عقود من الأحكام العرفيّة، جاء قانونُ المطبوعات الجديد مخيِّبًا للآمال، لا في ما يتعلّق بالصحافة فقط بل بالكتابة والطبع والنشر عمومًا، حيث تقف بالمرصاد الموادُّ المتعلّقةُ بجرائم الذمّ والمدح والتحقير والافتراء والتعرُّضِ للآداب والأخلاق العامّة وسواها ـ بضبابيّتها ـ كما يقف بالمرصاد القولُ «بالنقد البنّاء» في مقامات أخرى. ولأنّي حالمٌ جدّاً، وواقعيٌّ جدّاً، فإنّني أتطلّع إلى مواجهة الرقابة، لا بالشكوى أو التلبُّسِ بالضحيّة أو نشدانِ السلامة، بل بالمواجهة. فكيف؟ ومتى؟

اللاذقية

نبيل سليمان

روائيّ وقصّاص وناشر وناقد سوريّ. له عدد كبير من الروايات والكتب النقديّة. منها **جرماتي**. و**السجن**، و**المسلّة**، و**مدارات الشرق**، و**سمر الليالي**. و**مجاز العشق**. و**إيديولوجيا السلطة**.